Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي (AAJSR)
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 1, January - March 2025
Page No: 321-326
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2023: 3.908 **معامل التأثير العربي (AIF) 2023: 0.51** **ISI 2023: 0.337**

التجارة والرسوم الجمركية في العراق خلال القرن السادس عشر

علي أحمد علي[1*]
[1]كلية الآداب، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Trade and Customs in Iraq during the Sixteenth Century

Ali Ahmed Ali[1*]
[1]Faculty of Arts, University of Bani Walid, Bani Walid, Libya

[*]Corresponding author	ali226645780@gmail.com	[*]المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2025-03-10 **تاريخ القبول:** 2025-03-02 **تاريخ الاستلام:** 2025-01-14

الملخص
يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التجارة والرسوم الجمركية في العراق خلال القرن السادس عشر، مع التركيز على ولايتي البصرة وبغداد. يتمتع العراق بموقع جغرافي استراتيجي جعله مركزًا تجاريًا هامًا على مر العصور، إلا أن الأوضاع الاقتصادية خلال العصر الحديث شهدت تراجعًا ملحوظًا نتيجة للصراعات السياسية بين القوى الإقليمية، لا سيما بين الإيرانيين والعثمانيين، مما أدى إلى اضطراب النشاط الاقتصادي وركود التجارة في بعض الفترات. وعلى الرغم من هذه التحديات، استمرت التجارة الداخلية والخارجية، وبقيت المدن العراقية محاور رئيسية للحركة التجارية. يستعرض البحث العوامل المؤثرة على النشاط التجاري، بما في ذلك الرسوم الجمركية التي فرضت على البضائع، ومدى تأثير التقلبات السياسية على تدفق التجارة في المنطقة. وتعتمد الدراسة على تحليل مصادر تاريخية مختلفة لفهم طبيعة العلاقات التجارية والتحديات التي واجهها التجار في ظل الأوضاع الاقتصادية والسياسية المضطربة.

الكلمات المفتاحية: التجارة في العراق، الرسوم الجمركية، الصراعات العثمانية الإيرانية، تجارة البصرة وبغداد.

Abstract:
This research aims to analyze trade and customs duties in Iraq during the 16th century, focusing on the provinces of Basra and Baghdad. Iraq's strategic geographical location has historically made it an important commercial hub. However, economic conditions during the modern era witnessed a significant decline due to political conflicts between regional powers, particularly between the Iranians and the Ottomans. These conflicts led to economic instability and periods of trade stagnation. Despite these challenges, both domestic and foreign trade continued, with Iraqi cities remaining key centers of commercial activity. The study examines the factors influencing trade, including the customs duties imposed on goods and the impact of political fluctuations on trade flows in the region. By analyzing various historical sources, the research provides insights into the nature of trade relations and the challenges faced by merchants amid economic and political instability.

Keywords: Trade in Iraq, Customs Duties, Ottoman-Iranian Conflicts, Basra and Baghdad Commerce.

المقدمة

استطاع العراق بحكم موقعه الجغرافي أن يحافظ على مركزه التجاري الهام على مر العصور، ولذا كانت التجارة من أهم مقومات حياته الاقتصادية. ونظراً لما تعرض له العراق إبان العصر الحديث من تدهوراً في أوضاعه الاقتصادية، حيث تعاقب على احتلاله ولفترات متوالية الإيرانيون والعثمانيون، حيث اتخذت منه ساحة لتصفيه الحسابات فيما بينها لفترة تناهز الأربعة قرون، فلذلك كان من الطبيعي أن يصاب النشاط الاقتصادي عامة والتجاري خاصة بفترات من الركود ومواجهة الكثير من الصعاب، التي تقترن أساساً باضطراب الأوضاع السياسية. وعلى الرغم تلك الأوضاع السيئة، إلا أن التجارة استمرت في إطارها العام الداخلي والخارجي، وبقيت المدن العراقية مركزاً للتجارة. ويتعرض هذا البحث لدراسة تحليلية لأبرز أوضاع التجارة الداخلية والخارجية لولايتي البصرة وبغداد خلال القرن السادس عشر الميلادي.

تجارة البصرة

شهدت البصرة خلال القرن السادس عشر الميلادي نشاطاً تجارياً واسعاً، وأخذ يتردد عليها العديد من أثرياء التجار من مختلف الإيالات بحكم موقعها التجاري الحيوي الذي احتل مركز الصدارة بين طرق الاتصال التجاري والحضاري بين الشرق والغرب، وتحولت بذلك إلى سوق هامة للتجارة، تتدفق عليها البضائع من كل الجهات [1]. وتمثل تجارة البصرة في هيئة واردات وصادرات كانت تتم بينها وبين الأقطار المجاورة.

الواردات

تستورد البصرة من كل من الهند وبلاد فارس وجورجيا والخليج العربي، فكانت وارداتها من الهند عبارة عن البهارات والملابس الجاهزة ومواد البناء والمعادن، ومن بلاد فارس المواد الغذائية والأقمشة والغزل والسجاد، ومن جورجيا الجِمال، ومن موانئ الخليج وشبه الجزيرة العربية الصوف والصبغة والجِمال من الأحساء ونجْد، والخيول والتمور من القطيف، وبعض المواد الغائية كالأسماك والفواكه وكذلك القصب [2].

وتستورد من الدواخل " الناطق العربية الخاضعة للسلطنة في الشمال والشمال الشرقي " الأقمشة وما يتعلق بها، والصوف من بغداد، والسجاد والأقمشة الصوفية من دمشق وحلب [3].

الصادرات

كانت صادرات الولاية في أغلبها تتجه نحو بلاد فارس، وتتمثل هذه الصادرات في الجمال الجورجية والأصباغ بأنواعها، بينما تدور معظم الصادرات الأخرى في نفس المنطقة، وتشمل جزر الخليج، بالإضافة إلى المنتجات الأخرى المصدرة إلى الخارج والمتمثلة فيما يتعلق بصناعة الملابس والأغذية والفواكه الطازجة والتمور والبطيخ والجلود المدبوغة في مدينة البصرة واللؤلؤ المستخرج من مياه الخليج العربي، إلى جانب بعض السلع التجارية الأخرى التي تدخل في النطاق التجاري [4].

هذا إلى جانب القوافل القادمة إلى البصرة والمنطلقة منها إلى اتجاهات مختلفة عبر بغداد، ومنها يبدأ التوزيع على نطاق واسع، متجهة إلى بلاد الشام خاصة إلى مدن دمشق وحلب، بالإضافة إلى قوافل أخرى تتجه إلى أصفهان وجورجيا وكردستان والأناضول، ويصل قسم كبير من البضائع والمنتجات القادمة من الهند بواسطة هذه القوافل إلى الإسكندرية والقسطنطينية، ومن هناك تنتقل بحراً وبراً إلى أقطار حوض البحر الأبيض المتوسط وأوروبا [5].

تجارة بغداد

كانت بغداد تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة البصرة، كما ساعد موقع بغداد الاستراتيجي على تحقيق الأغراض التجارية، إذ أن الصلة بين هذه المدينة والأجزاء الشمالية من بلاد فارس وأرمينيا وجورجيا والأناضول، بالإضافة إلى القسم الأوروبي من تركيا وبعض المدن السورية، هيأت الأسباب والظروف

---

(1) علاء موسى نورس، " الحياة الاقتصادية في العراق منذ احتلال بغداد حتى القرن الثامن عشر "، في حضارة العراق، ج (1)، دار الحرية للطباعة، بغداد 1985 م، ص 82-83.

(2) رفعت علي أبو الحاج، " الإنتاج والضرائب في ولاية البصرة خلال القرن السادس عشر "، في مجلة البحوث التاريخية، ع (2)، السنة (5)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس - 1983 م.

(3) التاريخية، ع (2)، السنة (5)، مركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس- 1983 م، ص314.

(4) رفعت أبو الحاج. مرجع سابق، ص 314.

(5) عبد الأمير محمد أمين، " سجلات يوميات مقيمة البصرة "، في مجلة المؤرخ العربي. ع (14)، بغداد - 1980 م، ص 247.

المناسبة للتجار وأتاحت لهم الفرص الكبيرة في والخيارات المتعددة من صنوف وأنواع الفروع التجارية[1].

- التجارة الداخلية

انتشرت التجارة الداخلية بالدرجة الأساس بين مدن الولاية الواقعة على طرق المواصلات البرية والنهرية، وقد انتشرت فيها الأسواق والخانات الخاصة بالتجار والمسافرين، وبذلك أضحت مركزاً رئيساً لتوزيع المنتجات المحلية والمستوردة [2].

تركزت الأسواق والخانات في مدن الولاية وعلى طرق المواصلات المختلفة، فبالنسبة للأسواق كانت تتركز في مداخل المدن باعتبارها مركز لتجمع التجار وأهل الأرياف والوافدين من المناطق البعيدة لشراء البضائع والسلع التي يحتاجونها، كما توجد أسواقاً أخرى خاصة بأصحاب الحرف لبيع منتجاتهم، أما الخانات فقد كانت تؤدي دوراً هاماً عي عملية انسياب التجارة عن طريق إيواء المسافرين ودوابهم وتخزين وتبادل البضائع، إلى جانب ما كانت تقدمه من خدمات أخرى مختلفة كتأجير الحيوانات للتجار والمسافرين [3].

وتنقسم التجارة الداخلية في الولاية إلى قسمين:

- تجارة المدينة الواحدة: ويبتاع من خلالها السكان القاطنون في داخل المدينة وأطرافها البضائع التجارية، وغالباً ما يقوم سكان الأطراف من الأرياف والبدو بعرض منتجاتهم الزراعية والحيوانية في أسواق المدن القريبة، وبالمقابل يقومون بشراء ما يحتاجونه من بضائع وسلع.
- التجارة التي تتم بين مدن الولاية المختلفة وعن طريق التجار المحليين: في الوقت الذي كان التجار يمارسون فيه عملية المتاجرة بين المدن، كانوا كذلك يقومون بتصدير المنتجات المحلية إلى الخارج كوكلاء للشركات التجارية الأجنبية المصدرة، وكانوا يقومون أحياناً باحتكار تجارة بعض المواد الضرورية في المدينة الواحدة من أجل رفع أسعارها وخاصة بالنسبة للمواد الغذائية [4].

التجارة الخارجية

تتمثل التجارة الخارجية للولاية في الصادرات والواردات وتجارة الترانزيت، التي كانت تتم مع إيران ومع ولاية الموصل ومناطق الأناضول وبلاد الشام، بالإضافة إلى بعض مناطق نجد وسواحل الخليج الشرقية [5].

ولقد ارتبطت تلك المناطق بشبكة من الطرق أهمها:

- طريق بغداد كمنشاة إلى الأقاليم والمناطق الإيرانية.
- طريق بغداد إسطنبول.
- طريق بغداد دمشق.
- طريق بغداد حلب.
- طرق تجارية برية مختلفة ترتبط بها مناطق الولاية مع مناطق نجد والكويت والقطيف.

ونظراً لكثرة الأخطار التي كانت تترصد الطرق سالفة الذكر باستمرار، فإن التحول إلى الطرق النهرية كان هو البديل المعول عليه في غالب الأحيان، مما جعلها تتمتع بأهمية خاصة في التجارة، ويأتي في مقدمة هذه الطرق طريق بغداد الموصل وطريق بغداد البصرة [6].

الواردات

شملت واردات الولاية من إيران الأفيون والسجاد والصمغ والصوف والتبوغ وبعض المنسوجات، وأما عن وارداتها من المناطق والأقاليم العثمانية فقد نشطت التجارة بين بغداد وحلب ودمشق والقسطنطينية، حيث كانت تنقل إليها العديد من المواد الغذائية والتجارية كالنحاس والزرنيخ والحرير الخام والذهب والأقمشة الكتانية وغيرها من البضائع الأخرى مما ينتج في البلاد الأوروبية [7].

---

(1) علاء نورس، مرجع سابق، ص 84 - 85.
(2) شكري . ياسين شهاب، ولاية بغداد 1872م -1909م، دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية، الموصل - 1994 م، ص 161.
(3) شكري . ياسين شهاب، مرجع سابق، ص 163.
(4) الحمداني . طارق نافع، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط (1)، بيروت - 1989م، ص 154.
(5) أداموف . ألكسندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، ترجمة صالح التكريتي، ج (2)، البصرة - 1982 م، ص 267 - 268.
(6) علاء موسى نورس، مرجع سابق، ص 82.
(7) المرجع والصفحة نفسها.

الصادرات

اشتملت صادرات الولاية على المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية والمستورد من المناطق المجاورة لغرض تصديرها. وتتألف هذه المواد من الحنطة والشعير والأرز والسمسم والتمور والفواكه وعرق السوس والجلود والسجاد المحلي والمستورد [1]. ويرتفع سنوياً تصدير المواد غير الضرورية للاستهلاك المحلي من بغداد بمعدل 350 ألف قرش، وتأتي الخيول العربية في مقدمة الصادرات العراقية إلى الهند، وتختلف النسب كذلك من سنة إلى أخرى تبعاً للظروف الطبيعية كارتفاع مناسيب المياه والفيضانات، أو قلة الأمطار وكذلك موقف العشائر من السلطة الحاكمة في منع التصدير [2].

الضرائب التجارية

أولى العثمانيون اهتماماً كبيراً بالتجارة والضرائب المفروضة على الولايات العراقية، باعتبارها تمثل مورداً أساسياً من موارد الدولة العثمانية المالية.

ومن أجل ذلك عملت السلطات العثمانية على تنظيم شؤون التجارة والضرائب التجارية من خلال القوانين والتشريعات التي تم إصدارها عامي 1551م، 1574م فيما يتعلق بولاية البصرة [3].

ونظراً لتعذر الحصول على ما يتعلق بالضرائب التجارية المفروضة على ولاية بغداد، فانه بالإمكان تطبيق ما كان سائداً في البصرة من قوانين ولوائح تتعلق بالضرائب التجارية في تلك الفترة على ولاية بغداد، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق الخاضع للسيطرة العثمانية.

ولقد كان الهدف من وراء هذه القوانين ما يلي

- لإلغاء كافة الضرائب السابقة لفترة حكمهم، سواء تلك الضرائب التي كان يأخذها شيوخ القبائل أو تلك التي أصبح الولاة العثمانيون يفرضونها بدون وجه حق.
- تخفيض نسبة الضرائب المستوفاة عن بعض السلع عما كانت عليه خلال الفترات السابقة أيام " المغول والتركمان "، وإقرار نسب لبعضها الآخر، وكان الهدف من هذا الإجراء تشجيع حركة التجارة وتمكينها من منافسة التجارة البرتغالية، التي شقت طريقها إلى الكثير من موانئ الخليج العربي، وما ترتب عليه من تحويل طرق التجارة الشرقية إلى رأس الرجاء الصالح وحرمان التجار من موارد كثيرة قائمة أساساً على التجارة الهندية الأوروبية، بالإضافة إلى أن البرتغاليين حاولوا إخضاع طرق التجارة البرية أيضاً لسيطرتهم، وبخاصة طريق البصرة _ حلب، بهدف احتكار كل الطرق التجارية المؤدية إلى الهند[4].

وعلى أية حال فقد فرض العثمانيون الضرائب والرسوم على المنتجات الداخلة والخارجة من وإلى العراق، وكانت نسبة الرسوم على السلع المستوردة قيمية، وغالباً ما كانت تتراوح ما بين 5 % _ 15%، فعلى سبيل المثال كانت الرسوم المفروضة على السلع والبضائع الواردة عن طريق البحر مثل التمر الهندي والقرنفل والجوخ والمصنوعات الصوفية الأخرى بنسبة 15 %، وفُرضت ضريبة 6 % على الأقمشة التي تحملها القوافل الشامية، أما بالنسبة للسفن والقوافل القادمة من بلاد إيران ففرضت عليها ضريبة مقدارها 5 - 10 %، ومثل ذلك البضائع القادمة من الأحساء والقطيف، أما بالنسبة للسلع المصدرة فقد كانت متروكة للاتفاق ما بين صاحب البضاعة ومسئول الميناء باستثناء سلع معينة، حيث كان يجري استيفاء رسومها بطريقة نوعية في حال كون البضاعة تحسب بواسطة القطع مثل الأقمشة وغيرها [5].

وهناك بعض البضائع تقدر بحسب البالة أو الصندوق، أو حسب الوزن، وهذه تسمى سقط أو حسب الأطوال، وهذه تسمى صاغ، وكان يستقطع قرش واحد عن كل بالة كرسم. هذا إلى جانب وجود بعض البضائع التي كانت معفاة من الرسوم الضريبية كالأحجار الكريمة والمجوهرات والذهب والفضة والنقد[6].

وإلى جانب تلك الضرائب، كانت هناك ضرائب تجارية أخرى عديدة، وهي ضريبة الباج والتمغة (الدمغة)

---

(1) شكري. ياسين شهاب، مرجع سابق، ص 169.
(2) علاء موسى نورس، مرجع سابق، ص 85.
(3) الحمداني . طارق نافع، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط (1)، بيروت - 1989م، ص 154.

(4) الحمداني. طارق نافع، مرجع سابق، ص 561.
(5) المرجع نفسه، ص 563.
(6) علاء موسى، مرجع سابق، ص 86.

والقبَان والاحتساب والأسقف على الحوانيت والخانات، وكانت جبايتها تتم عن طريق منحها بالالتزام إلى أشخاص معينين، ولم تعرف تلك الضرائب حداً مقرراً في بعض الأحيان، بسبب ما كان يصاحبها من ابتزاز ورُشوة [1].

واستمرت هذه الضرائب على ماهي عليه حتى سنة 1579 م، عندما وقعت الدولة العثمانية اتفاقية مع انجلترا، تحصلت بموجبها الأخيرة على امتيازات، إذ سمحت لها بخفض الضريبة الجمركية على البضائع بنسبة 3%، وهذه النسبة مرتبطة بحسب السعر الذي تباع به البضاعة فعلاً، ولذلك لا يكون الرسم الجمركي مستحق الدفع إلاَّ بعد أن يتم الدفع فعلاً [2].

ومن خلال هذه الدراسة يتبين لنا أن هناك اختلافاً في ضريبة الواردات، فلم تحدد نسبة ثابتة لكل واردات العراق، بل اختلفت من مكان إلى آخر حسب البلد المورد للبضاعة، وكذلك الحال بالنسبة للصادرات فلم تحدد بشأنها ضريبة معينة، وإنما كان أمرها متروكاً بين الطرفين، لذلك لم تكن الضريبة المفروضة محددة دائماً بنسبة ثابتة، ويتضح ذلك من خلال النتائج الآتية:

- فرضت نسب عالية من الضرائب على البضائع المستوردة عن طريق البحر بقيمة 15%، وسبب ذلك أن الطرق البحرية سالكة في الغالب ولا يوجد بها ما يعرقل الحركة أو يصعبها.
- فرضت ضرائب بنسبة 5 - 10% على البضائع القادمة من إيران، ويرجح الباحث أن السبب في ذلك هو رغبة الدولة العثمانية في كسب ود بلاد فارس، نظراً لدوها المحوري في المنطقة، إلى جانب أن أغلب من امتهن التجارة في العراق كانوا من الفرس.
- فرضت ضريبة أقل على البضائع الواردة من بلاد الشام بقيمة 6%، وسبب ذلك راجع إلى صعوبة طرق القوافل وما تواجهه من أخطار ومصاعب.

أما فيما يتعلق بالسلع المصدرة فلم تحدد القيمة عليها نظراً لحاجة الولاية للأموال، وأما بالنسبة لأهمية هاتين الولايتين المالية نحو خزانة الإقليم والخزانة العامة، فبالرغم من عدم توافر إحصائيات لدى الباحث خلال فترة الدراسة، إلاَّ أنه تبين أن ما شهدته التجارة من تطور لم تكن لتخدم المصلحة العامة للبلد، بقدر ما كانت تخدم مصالح فئة قليلة من السكان ومن طبقات معينة، إلى جانب الدولة العثمانية التي رأت في زيادة الإيرادات الواردة من الضرائب والرسوم التجارية وسيلة من وسائل سد احتياجاتها من الإنفاق المتزايد ودفع أقساط الديون المستحقة عليها .

الخاتمة

تناول هذا البحث أهمية التجارة والرسوم الجمركية في العراق من خلال دراسة أوضاع ولايتي البصرة وبغداد، وقد توصل البحث غدة نتائج منها:

- عدم استفادة هذه الولايات من العائدات الجمركية بصورة كبيرة، وذلك لأن هذه الأموال المجباة كانت تذهب إلى جيوب الولاة والمتنفذين من جهة، والسلطان العثماني من جهة أخرى، ولم يكن للأهالي أي حظ في الاستفادة من هذه الأموال.
- لم تكن هذه الرسوم في حالة استقرار، فهي عرضة للتأرجح ارتفاعاً وانخفاضاً، وتتغير حسب الظروف السياسية والاقتصادية، وكثيراً ما كان نوع وجودة البضاعة هو المعيار الرئيس لقيمة الرسم الجمركي المفروض عليها، إلى جانب أهميتها، وتبعاً لنوعية العلاقة مع بلد التاجر.

قائمة المراجع والدوريات

المراجع

1. أداموف ألكسندر، ولاية البصرة ماضيها وحاضرها، ترجمة صالح التكريتي، ج (2)، البصرة - 1982م.
2. الحمداني. طارق نافع، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ط (1)، بيروت - 1989 م.

(1) علاء موسى، مرجع سابق، ص 86.

(2) خوري. أميل، سليمان عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي 1789م - 1958 م، ج (1)، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت - 1959 م، ص15.

3. خوري. أميل، سليمان عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي 1789 م - 1958 م، ج (1)، دار النشر للسياسة والتاريخ، بيروت - 1959 م.
4. شكري. ياسين شهاب، ولاية بغداد 1872 م - 1909م، دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية، الموصل -1994 م.

الدوريات

1. رفعت علي أبو الحاج " الإنتاج والضرائب في ولاية البصرة خلال القرن السادس "، في مجلة البحوث التاريخية، ع (2)، السنة (5)، مركز جهاد الليبيين، طرابلس - 1983 م.
2. طارق نافع الحمداني، " التنظيمات الاقتصادية في ولاية البصرة إبان النصف الثاني من القرن السادس عشر "، في مجلة الحياة الاقتصادية للولايات العربية ومصادر وثائقها، ج (2)، جمع وتقديم عبد الجليل التميمي، زغوان -1980م.
3. عبد الأمير محمد أمين، " سجلات مقيمية البصرة " في مجلة المؤرخ العربي، ع (14)، بغداد - 1980 م.
4. علاء موسى نورس، الحياة الاقتصادية في العراق منذ احتلال بغداد حتى القرن الثامن عشر "، في حضارة العراق، ج (10)، بغداد - 1985 م.